اى اضافة الحوادث كلها اليه سبحانه بالخلق اى اضافة خلقها اليه كما مرانه لا خالق سواه
وهذا الاستدلال مبنى على ما ذهب اليه اهل الحق من ان المعدوم ليس بشيء وانما
هو نفي محض لا امتياز فيه اصلا ولا تخصيص قطعا ولا يتصور اختلاف في نسبة الذات
الى المعدومات بوجه من الوجوه خلافا للمعتزلة ومن ان المعدوم لا مادة له ولا صورة
خلافا للحكماء والا لم يمتنع اختصاص بعض الممكنات دون بعض بمقدورية تعالى
كما يقوله الخصم اذ المعتزلي يقول لجاز ان تكون خصوصية بعض المعدومات الثابتة
المتميزة مانعة من تعلق القدرة والحكيم يقول جاز ان يستعد المادة لحدوث ممكن
دون آخر وعلى هذين التقديرين لا يكون نسبة الذات الى جميع الممكنات على السواء
ولما كانت هذا الاستدلال لا يخلو عن ضعف لابتنائه على امر مختلف فيه بينه وبين
الخصم اشار المص الى ذلك بقوله ويؤيده اى يؤنس هذا الدليل العقلي في افعال
عند العقلاء اى يقويه ويقربه بالنسبة اليها استبعاد استقلال العنكبوت والنحل
بما يصدر عنها من غريب الشكل ولطيف الصناعة مما قد يعجز عنه بعض العقلاء من
نسج العنكبوت الذي يفصل في الصناعة الى ان لا يتبين شيء من الخيوط الواهية (الصناعة)
التي تركب منها وبناء النحل الشمع على الشكل المسدس الذي لا خلاء بين اضلاع
بيوته ولا خلل فيها ثم القاء العسل به اولا فاولا الى ان يمتلي البيوت ثم يختم هو
على وجه يعجبها في غاية من اللطف فكان ذلك الصنع الغريب والفعل الواقع على
غاية من الاتقان وهذا الترتيب واقعا منه سبحانه وصادرا عنه دون تلك
الحيوانات التي لا عقول لها ولا علم بتفاصيل ما يصدر عنها ولما تقرر ان افعال
العباد مخلوقة لله تعالى وكان مذهب اهل الحق انها مع ذلك مكسوبة للعبد
خلافا للمعتزلة والفلاسفة في زعمهم انها مخلوقة للعبد بمعنى انه المستقل بايجادها
اورد ما يتمسك به سوى الاوجه الاصل الثاني في كلام حجة الاسلام جوابا عنه فقال
فان قيل لا شك انه تعالى خلق للعبد قدرة على الافعال ولذا اى ولكون القدرة
مخلوقة للعبد قائمة به ندرك نحن معشر العقلاء معرفة ضرورية بطريق الوجدان

العباد

الاختيارية

الوجدان ان بين الحركة المقدورة لنا وهى وبين الرعدة الضرورية اى التى تصدر
دون اختيار منا وهذا من باب الاستدلال بالسبب على المسبب وكونه فيما ادركنا
التفرقة المذكورة بطريق الوجدان يدل على قيام قدرة العبد مخلوقة لله تعالى لكان
استدلالا بالمسبب على السبب وهو هنا اقعد لان المقام مقام اثبات قدرة للعبد
بدليلها وهو ادراك التفرقة المذكورة بالوجدان فان القدرة ليس خاصيتها من
بين الصفات الا التأثير اى الايجاد للمقدور لان القدرة صفة تؤثر على وفق الارادة
ويستحيل اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد فوجب تخصيص عموم ما ذكر من النصوص
السابقة بعضها بما سوى افعال العباد الاختيارية فيكونون اى العباد مستقلين بايجاد
افعالهم الاختيارية بقدرهم الحادثة التي تحدث بخلق الله تعالى اياها لهم وهو اى
ذلك الاستقلال بالايجاد راى المعتزلة والفلاسفة بلا فرق بين الفريقين عند الوقف
في كيفية حدوث القدرة وهو ان قدرة العبد حادثة بايجاد الله تعالى باختياره تعالى
عند المعتزلة لاعتقادهم كاهل الحق انه تعالى فاعل بالاختيار لا موجب بالذات وبطريق
الايجاب بالذات عند تمام الاستعداد من المحل القابل عند الفلاسفة لاعتقادهم انه
تعالى عما يقولون موجب بالذات لا فاعل بالاختيار والا اى وان لا يكن العباد
مستقلين بايجاد افعالهم الاختيارية لعدم تخصيص النصوص كان ايجادها بخلق
البارى تعالى جبرا محضا اذ الفرض انه لا تأثير لقدرة العبد اصلا في ايجادها واذا
كان كذلك فيبطل الامر والنهي اذ لا معنى للامر بما لا يكون فعلا للمأمور ولا يدخل
تحت قدرته كان يطلب من انسان خلق الحيوانات او تطيرا الى السماء ويطلب
من الجماد المشي على الارض فالجواب من طرف اهل السنة وهو حاصل الاصل الثاني
في كلام حجة الاسلام ان الحركة مثلا كما انها وصف للعبد ومخلوقة لله سبحانه لها
ايضا نسبة الى قدرة العبد فسميت اى الحركة باعتبار تلك النسبة اى نسبتها
الى قدرة العبد كسبا بمعنى انها مكسوبة للعبد وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور
ان يكون بالاختراع الذي هو خاصيتها اى التأثير فقط اذ قدرة الله تعالى متعلقة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)